دور الجيش في صناعة قرارات الدول النامية وإشكالية العلاقة بين سلطة القرار والديمقراطية

✍ حسان دواجي محمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–الجزائر –

مـلـخـــص

يقترن مفهوم الديمقراطية، بشكل النظام السياسي القائم، وبالتالي فهي شكل من أشكال الحكم. من حيث مصدر السلطة، وأهداف الحكومة، وإجراءات تكوينها.[1]

وقد عرف "**هنتكتون**"، الديمقراطية، بأنها:" ذلك النموذج في الحكم الذي يحدد فيه القادة بناء على اختيار حر عبر الانتخابات" وهي نفس الفكرة التي أقرها شومبيتر، حيث عرف الديمقراطية: "النهج الديمقراطي، هو اتخاذ التدابير المؤسساتية، من أجل التوصل إلى القرارات السياسية، التي يكتسب من خلالها الأفراد، سلطة اتخاذ القرار، عن طريق التنافس على الأصوات".[2]

وفي محاولة منطقة معنى الحكم الديمقراطي، عرف شومبيتر الحكم الديمقراطي بأنه الأسلوب الذي يختار من خلاله الشعب أسلوب ونوع الحكم الذي يريده.[3]

أي تلك العملية الاجتماعية، التي تحكم فيها الجماعة، نفسها بنفسها، وهذا بتمثيل أعضاء المجتمع، تمثيلا متساويا، في صناعة القرار.[4]

إلا أن الديمقراطية، كنظام وأساس للحكم، لا تولد في لحظة، فهناك عدة أسباب تتحكم فيها، من بينها سعي النخبة الحاكمة، إلى هذا النوع من الحكم، مما يجعلها، تفكر أو تقدم على اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، حيث إن هذا التحول بهذا الشكل، يحتاج إلى نوع من المهارة السياسية، لدى النخبة، في مواجهة المعارضين، وفتح نطاق المشاركة، في صناعة القرار، وهذا عبر ما تقدم عليه من قرارات، في صالح الانفتاح، نحو الديمقراطية، خاصة في الأنظمة السلطوية.[5]

حيث إن النخب السياسية مطالبة بخلق أبنية، ومنظمات جديدة للنفاذ في المجتمع، وهذا حتى تتمكن من عملية تنظيم السلوكات، والحصول على الموارد التي لا يمكن بناء الدولة من دونها.[6]

ومن المصاعب، التي تواجه النظام السلطوي، في التحول الديمقراطي، هي المعارضة الداخلية لهذه الخطوة، مما يجعل منها أمرا شديد الخطورة، يهدد نجاحها، ومن ثم على القائمين على هذا التحول تجديد النخبة تدريجيا، ومحاولة تجنب الاصطدام مع المحافظين، داخل النظام، لكيلا تفشل عملية التحول، وهذا أمر مطروح، في النظم الاشتراكية، والعالم الثالث خاصة.[7]

وترتبط الديمقراطية، بصناعة القرار من حيث:

1-صاموئيل هنتكتون، الموجة الثالثة، ترجمة، عبد الوهاب علوب، ط.1، (الكويت: دار سعاد الصباح للطباعة والنشر،1993) ص,64.

[2]المرجع نفسه ص,64-65.

[3]Joseph SCHUMPETER (1942), capitalisme, socialisme et démocratie. P, 131.

4-عبد الحليم عباس قشطة، الجماعات والقيادة، (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر،1981)، ص,86.

5-بلقيس أحمد منصور، أبو أصبع، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (القاهرة: مكتبة مدبولي ,2004) ص,34-35.

6-جابريال ألموند، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة أحمد علي أحمد عناني (القاهرة: مكتبة الوعي العربي،1970)، ص,35-36.

7-عمار جفال، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سبتمبر 2005

1-المشاركة السياسية: حيث ترتبط الديمقراطية، بشكل مباشر بحجم، وشكل المشاركة السياسية، في صناعة القرارات.[1]

ويمكن صياغة علاقة المشاركة بالديمقراطية وفق العلاقة التالية:

كلما زادت المشاركة في صناعة القرار، زادت الديمقراطية.

والرابط بين المشاركة في صناعة القرار، والديمقراطية، هو الانتخابات التي تحدد صناع القرار، وفق التوافق الشعبي، أي بمعنى آخر عبر الانتخابات يمنح الشعب سلطة اتخاذ القرار لنخبة سياسية معينة، وفق مدة زمنية محددة، وهذا نوع من أنواع الديمقراطية التمثيلية التي يستمد فيها القرار، سلطته من الأسفل.[2]

ومن ثم فالانتخاب الشعبي لقمة صناع القرار، هو جوهر العملية الديمقراطية، لكون هذا الانتخاب يمكن الشعب من اختيار الفرد أو المجموعة أو النخبة، التي يرون أنها أكثر انسجاما مع متطلباتهم، التي ستكون قراراتها استجابة لمطالبهم.[3]

وأهمية الانتخاب ترجع إلى أنها تمكن من استكمال أحد أهم شروط النظام الديمقراطي، التي يتوجب فيها أن تكون هيئة صناعة القرار محددة، أي غير كبيرة، وشاملة، أي أن يتولى هذه الوظيفة من هم أدرى بأمور السياسة والحكم، لكن وفق شروط محددة، كتحديد فترة ووقت حكم هذه النخبة، وأخذ هذه النخبة، بالرأي العام.[4]

إلا أن وجود انتخابات لا يعد مرجعا أو مقياسا وحيدا للديمقراطية، بل أحيانا العكس، فقد تكون هناك انتخابات، لكن شكلية، ولا تعكس إرادة المواطنين، أو الغالبية من الشعب.[5]

مما يجعل مسألة استقلال المؤسسات في أداء وظائفها عاملا هاما آخر يجب أخذه بعين الاعتبار عند دراسة مسألة الديمقراطية والقرار حسب جابريال ألموند.[6]

2-العامل لثاني الذي يعكس ارتباط صناعة القرار بمسألة الديمقراطية، هو مؤسسات اقتسام القوة وممارستها، حيث إن المشاركة في صناعة القرارات، والقوانين، التي يخضع لها الشعب، متعلقة بنوع وشكل هذه المؤسسات.[7]

ولقد تحدث "**منتسكيو**" عن دور المؤسسات الديمقراطية في صناعة القرار، عند تحليله لصناعة القرار في النظام اليوناني، حيث كان اليونانيون يشاركون في التشريع والقضاء وتنفيذ القوانين، وهذا في ظل وجود مجلس الأمة، الذي لا يضم كل أفراد الشعب، ويعتبر هذا النموذج أكثر مشاركة في صناعة القرار، وفق ما يسمى الديمقراطية التقليدية.[8]

ومن محاسن هذا النظام أنه يقلل من احتمالات الصراع بين الشعب والنخبة السياسية القائمة، ويقلل من احتمالات الثورة عليها، وهذا بسبب توافق النخبة والشعب على مختلف القرارات، عكس نظم الحكم الفردية، التي تثير قراراتها اختلافا وتعارضا مع الشعب، مما يؤدي إلى الصراع.[9]

رغم محاسن النظام الديمقراطي التقليدي، إلا أنه مستحيل التطبيق في الدول الحديثة، مما أدى إلى بروز نوع آخر من الحكم، تكون فيه صناعة القرار خاضعة للمبادئ الديمقراطية، وهذا عبر انتخاب الشعب لممثلين عنه في دولة ذات مؤسسات.[10]

ويضع روبرت جملة من الشروط، التي يجب أن تتوافر في هذا النموذج المؤسساتي، وهي:

1-أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2003)، ص,411-413.

[2]Charles maccio, autorité, pouvoir, responsabilité**3edition (France: edition chronique sociale, 1991)**. P, 168.

[3]صاموئيل هنتكتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص,67.

[4]Joseph SCHUMPETER, op, cit; pp, 131-132.

[5] صاموئيل هنتكتون, المرجع نفسه، ص,69

6-جابريال ألموند، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، مرجع سابق، ص,46-47

7=-روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة على أبو زيد ط.5 (القاهرة مركز الأمرام للترجمة والنشر،1993)، ص,100.

[8]Montesquieu (1748), DE L'ESPRITDES LOIS**, deuxième** PARTIE, (QUEBEC: éditions électronique, macintosh: 2002) pp., 68-69.dans le site web, http:// www.uqac. uquebec.ca / zone30/classiques des sciences sociales/index.html.

[9] Montesquieu (1748), DE L'ESPRIT DES LOIS**, troisième** PARTIE, (QUEBEC: éditions électronique, macintosh: 2002) p50.dans le site web, http: //www.uqac.uquebec.ca/zone30 /classiques des sciences sociales/index.html.

[10]روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، مرجع سابق، ص، 101.

1-حق التحكم في القرارات، هو في يد المسؤولين المنتخبين.

2-اختيار الممثلين يكون سلميا، ودوريا، وفق انتخابات حرة، ونزيهة، وليس وفق القوة.

3-لكل أفراد الشعب البالغين، حق التصويت.

4-حق ترشح أفراد من الطبقة الدنيا، إلى المناصب العليا.

5-حق المعارضة، ومحاسبة صانع القرار.

6-حرية المعلومات، ومصادرها لجميع أفراد الشعب، أو المشاركة في المعلومة.[1]

7-حق تشكيل المؤسسات السياسية، كالأحزاب، والمنظمات... إلخ.[2]

وتملك المؤسسات حق صناعة القرار، عبر امتلاكها القدرة على ممارسة الحكم، إثر الاختيار السياسي الشعبي لها.[3]

إن قيام هذ النوع من الحكم وفق هذه الشروط يجب أن يخضع لعدة شروط ممهدة أو مساعدة في ظهوره، أهمها ضرورة أن تتسم هذه المؤسسات التمثيلية بحرية المعلومات.[4]

ولقد كان موسكا أول من أشاد بأهمية النظم التمثيلية، التي رآها كأهم نموذج يوفر قدرا من المساواة، لكل أفراد المجتمع، في بلوغ مستوى النخبة.[5]

وتأكيدا على نفس الفكرة، لم يخرج مانهايم عن التسليم باستحالة حكم الغالبية إذ رأى أن النظام التمثيلي يسعى إلى ضمان الاستقرار، وتجنب الفوضى لكن في نفس الوقت تنتدب أقلية للحكم، وهذا لتعقد عملية الحكم، وهذا حسبه لكون الحكام والنواب هم من يملكون الحكم، وليس الجماهير، كما تزعم النظرية الديمقراطية التقليدية. وهذا لا يعكس أي تعارض أو تناقض لأن هؤلاء الحكام والنواب لا يحكمون بسوى تفويض من الشعب، وهذا في رأي كارل مانهايم يشكل الوضع الطبيعي للديمقراطية، بواسطة آلية الرقابة، مادام تطبيق الديمقراطية بشكلها التقليدي أمرا مستحيلا.[6]

وتنعكس قرارات النخبة المنتخبة على رؤية المحكومين للنظام السياسي، حيث وفق النموذج الديمقراطي، يجب أن تكون هذه القرارات انعكاسا لاختيار المجتمع، لكونه مصدرا لها.[7]

إلا أن النظام التمثيلي لا يعني أن صناعة القرارات، سوف تصب في صالح الجماهير، لكونهم مصدر السلطة، عبر الانتخابات، حيث يمكن أن تكون قرارات النخبة المنتخبة ضد مصالح الناخبين، وتمس مصالحهم، وفق ما يسمى سوء استخدام السلطة الممنوحة من قبل الشعب، ما ينعكس سلبا على مستوى الثقة بين الحكام والمحكومين، وقد يؤدي إلى الثورة.[8]

ويتم اللجوء إلى قاعدة الأغلبية في صناعة القرارات في حالة وجود خلاف بين أعضاء جماعة ما حول قرار معين.[9]

إن المشاركة الشعبية في صناعة القرار، عبر انتخاب ممثلين، هي أسلوب ديمقراطي بالمعنى العام، إلا أن هذه المشاركة في المؤسسات لا تعني أن كل القرارات الصادرة عن صانع القرار هي قرارات ترضي جميع الأطراف، حيث إن التوافق التام أمر مستحيل تقريبا، في كل القضايا، ومن ثم جاء مبدأ هام، في اتخاذ القرار، هو مبدأ الأغلبية.[10]

إلا أن هذا النوع من اتخاذ القرار، وفق قاعدة الأغلبية، يتعارض مع مفهوم الديمقراطية التقليدي، حيث إنها تعني تشارك جميع أفراد الشعب على قدم

---

[1] Claude,levy-le boger ,psychologie des organisations ,(Paris:presses universitaires de France ,1974).,p,155.

[2] المرجع نفسه ص,102-103.

3 ناصيف نصار، منطق السلطة، ط.1(بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع, 1995) ص ,350.

4جابريال ألموند، لسياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، مرجع سابق، ص,162-165.

5بوتومور، الصفوة والمجتمع ترجمة محمد الجومري، عليا شكري، ط.1(الإسكندرية: دار الكتب الجامعية 1972) , ص ,62-63.

[6] GIOVANI BUSINO, ELITES ET ELITISME, (Alger: edition casbah, 1998), P 28.

[7] ناصيف نصار، المرجع نفسه، ص,363.

[8] المرجع نفسه ص,365-366.

[9] عبد الحليم عباس قشطة، الجماعات والقيادة، ص,86.

10حسن سعودي، الديمقراطية أسئلة وأجوبة، **مجلة معالم**، دار النشر مارينو، العدد09،ربيع1997,ص,23

المساواة، في اتخاذ القرارات، ومبدأ الأغلبية ليس سوى الحل الوسط، بين وجهات نظر مختلفة، لا يمكن لها التوافق التام.[1]

وقد تكون القرارات الصادرة، وفق قاعدة الأغلبية ديمقراطية، إذا أخذت في الاعتبار مختلف وجهات النظر الفردية، واحترام حقوق الأقلية.[2]

ومبدأ الأغلبية في صناعة القرار يساعد في تفادي الانسداد، وتعطيل اتخاذ القرارات من جهة، ومن جهة أخرى وجود الأسس الديمقراطية في النظام يمكن للأقلية من التحول إلى أغلبية، في استحقاقات انتخابية أخرى، وفق مبدإ التبادلية، ما يؤدي إلى ترسيخ فكرة احترام الغالبية للأقلية عند اتخاذ القرارات، إلا أن هذا لا يتعلق بالقرارات الهامة، التي تمس الحياة السياسية، والأسس الديمقراطية، والحقوق السياسية، التي يمكن أن تستغل الأغلبية وضعها القانوني للمساس بحقوق الأقلية، وإصدار قرارات ضدها، تكرس لها النفوذ السياسي، في المستقبل، حيث يجب أن يكفل الدستور هذه الحقوق، وهنا يبرز دور المؤسسات، في التوفيق بين صناعة القرار والديمقراطية، التي يجب أن تكون القرارات في صالحها، وليس العكس.[3]

مفهوم النخبة العسكرية:

لقد اهتم منظرو الصفوة بالدور السياسي للجيش، وعلى رأسهم موسكا، الذي درس الدور الذي يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية، في الحكم باعتبارها قلة، تمارس عملية الضبط السياسي، على الأغلبية، من خلال تتبعه إمكاناتها، وأسلوبها، في ممارسة السيطرة، في المجتمع.[4]

وقد أشار رايت ميلز، من خلال دراسته لنخبة القوة في المجتمع الأمريكي، إلى دور النخبة العسكرية، من خلال توضيحه لدور الأفراد المتحكمين، في المؤسسات الكبرى، في المجتمع، ومن بينها الجيش.[5]

لقد أبرز ماكس فيبر أهمية الصراع من أجل السيطرة، على وسائل الحكم، فهو ينظر إلى التاريخ الأوروبي، منذ عهد الإقطاع، على أنه استعراض للتنافس بين الحكام، من أجل السيطرة على الوسائل المادية والعسكرية، التي كانت موزعة نسبيا في المجتمع الإقطاعي، ومن خلال هذه الفكرة تظهر أهمية المؤسسة العسكرية، باعتبارها مصدرا من مصادر القوة والسلطة في المجتمع، ما قد يجعل السيطرة على هذه المؤسسة، أو وسائلها، مصدرا لامتلاك السلطة في المجتمع.[6]

ولقد أرجع رايت ميلز دور الجيش في المجتمع إلى بعده النظامي، حيث إن شغل المناصب العليا في الجيش يعطي لصاحب المنصب دورا في السلطة داخل المجتمع، لكن ليس بشكل فردي، بل بالتوافق مع بقية القطاعات الأخرى الحساسة في المجتمع، وهي السياسة والاقتصاد.[7]

وتمثل النخبة العسكرية في دول العالم الثالث شكلا من أشكال التحول الاجتماعي في السلطة حيث غالبا ما تصعد هذه النخبة نتيجة ظروف اجتماعية وسياسية سيئة يتسبب فيها النظام القائم، بحيث تتبنى هذه النخبة مسألة التغيير، نتيجة لارتباطها بالطبقة البسيطة والمتوسطة وتميزها بروح الانضباط.[8]

وقد كان تفسير ماكس فيبر لأنماط الشرعية من بين أهم الخلفيات النظرية، التي أبرزت دور النخب العسكرية، من خلال طرحه للنمط الكاريزمي للسلطة، القائم على الولاء لفرد أو لجماعة معينة، بناء على تميزه أو تميزها، أو ما يمكن أن يأتي به هذا الفرد أو الجماعة، وهي أحد أشكال سيطرة

---

[1] المرجع نفسه، ص,23-24.

[2] -René de Lacharriere, Etudes sur la Théorie démocratique, (Paris: edition payot, 1963), p55.

[3] حسن سعودي، المرجع نفسه ص,24-25.

4 د.جمال أبو شنب، الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث، (السكندرية: دار المعرفة الجامعية,1998) ص,37.

[5] WRIGHT Mills, l'élite du pouvoir, op., cit., 283.

6اسماعيل علي سعد، نظرية القوة، (القامرة: دار المعرفة الجامعية،1998)، ص,79.

[7] اسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ط.1(بيروت: دار النهضة العربية:1989)، ص،173-174 [7]

[8] سويم العزي، الديكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية، والعالم الثالث، ط.1(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر,1987) ص,70-71.

الجيش على السلطة، التي غالبا ما تقترن فيها الكاريزما بالدور البطولي لقائد الجيش، أو المؤسسة العسكرية عامة.[1]

ويرتبط النموذج الكاريزمي في شرعية الحكم بالجيش، نظرا للظروف التي تسبق هذا النوع من الحكم، وخاصة الحروب، والأزمات، التي يبرز فيها دور الجيش بعد الانتصار في الحرب، كحروب التحرير مثلا.[2]

وفي إشارة إلى الشكل القانوني لسيطرة القائد الكاريزمي، أو المؤسسة العسكرية، فقد لاحظ ماكس فيبر، تحول هذا النوع من القيادة، والشرعية، إلى نمط للسلطة القانونية، وفق قواعد الروتين المقررة.[3]

أما عن دور النخبة العسكرية، في الدول النامية، فمرجع سيطرتها إلى الطبيعة اللاجتماعية للمجتمع، مما يجعل من القوة والقهر، أساسا مهما وضروريا للسيطرة على المجتمع.[4]

وتتبع وظيفة وأهمية النخبة العسكرية، انطلاقا من كونها مهيكلة مؤسساتيا، وفق نسق بيروقراطي، حيث توجد هياكل عمودية، وأفقية تساعد على سير وتنفيذ العمل فيها، ومن خلال توزيع العمل بين أجهزتها، والتنسيق الكبير بين أجهزتها المختلفة، وتعمل على تحقيق أهداف المؤسسة العسكرية، التي تعد جزءا من أهداف المجتمع العام، وفي بعض الدول تعد أهداف المؤسسة العسكرية هي أهداف المجتمع، والواجب على الكل الإذعان لها، وتنفيذها.[5]

ومن الناحية الاجتماعية، ترجع أهمية النظم العسكرية، في قيام جماعاتها، وهياكلها القتالية المنظمة، في الدفاع عن الوطن، من مختلف الأخطار، والتهديدات الخارجية، التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك في حفظ الأمن الوطني، من أي خطر داخلي، قد يهدد استقرار النظام، وأمن المجتمع.[6]

كما أن شكل ودرجة تطور المجتمع له علاقة بالسيطرة العسكرية، فكلما زاد تخلف المجتمع زادت درجة سيطرة النخبة العسكرية وكانت درجة تدخلها أكبر بسبب الأيديولوجية الوطنية والقومية المنتهجة من قبل هذه الفئة، وهذا ما تتميز به دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا ودول شرق أوروبا سابقا.[7]

كما أن النظم العسكرية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الكلي، الذي يتشكل من أنساق أخرى، حيث إن ممارسة المؤسسة العسكرية لوظائفها لا تتم دون علاقة بالنظم المجتمعية الأخرى، وخاصة تلك السياسية، والاقتصادية، حيث تشكل هذه النظم الثلاثة علاقة تكاملية، وهي نفس فكرة "**رايت ميلز**"، عند دراسته لنخبة القوة في المجتمع الأمريكي.[8]

لقد اهتمت الدراسات بالدور الاجتماعي للجيش، أما الدور السياسي للجيش، فلم يحتل مكانة هامة، وهذا بسبب أن الجيش في الدول الغربية لم يكن له دور سياسي، بعد الحرب العالمية الثانية، عكس الدول النامية، خاصة في السبعينيات، التي مثلت مرحلة بروز هذه الظاهرة، بعد وصول نخب من العسكريين الشباب، إلى سدة الحكم، في هذه الدول.[9]

وتعددت الأدوار السياسية للجيوش، حيث تلعب هذه الأخيرة أدوارا مختلفة، فقد تكون بمثابة جماعة ضغط، في صناعة القرارات المتعلقة، خاصة، أو قطاعات ذات صلة، وقد يتعدى هذا الدور، إلى المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات العامة للوطن، إلى درجة أعلى، وهي فرض النظام، الذي يراه أمثل للوطن، وتغيير الحكومات، وقلب الحكومات... إلخ.[10]

وقد يكون للجيش دور سياسي، بتفويض من الحكام المدنيين، وفق مبدإ المصلحة المتبادلة، حيث إن لكل سياسي أو حاكم

1فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب ساسيللا، ط.1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1998) ص ص,69-70.

2إسماعيل علي سعد، نظرية القوة مرجع سابق، ص, 174.

3محمد علي محمد أصول الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج.1، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1995)484 صفحة. ص,231.

4المرجع نفسه، ص,284.

5د.إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، ط.1، (بيروت: دار الطليعة,1990) ص,70.

6المرجع نفسه ص,73-74.

7سويم العزي، المرجع نفسه، ص,71.

8د.إحسان محمد الحسن، المرجع نفسه، ص,73,75.

9نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، (الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،2003)، ص, 274-276.

10المرجع نفسه، ص, 276,275.

مجموعة من القادة العسكريين، الذين يعتمد عليهم، في تثبيت سياسته، وأركان حكمه، حيث إن السياسي لا يمكنه تحقيق الاستمرارية والاستقرار، في حكمه، دون دعم ومساندة الطرف العسكري، كما أن العسكري يعتمد في نفس الوقت على السياسي في البقاء في منصبه، وضمان استمرارية هيبة وقوة المؤسسة العسكرية، وفق علاقة مصلحية تبادلية وضرورية، وخاصة بالنسبة للرجل لسياسي، والمدني، الذي لا يملك إمكانات القوة، التي بيد الرجل العسكري.[1]

أشكال حكم النخب العسكرية:

وفي محولة لتفسير علاقة الجيش بالسلطة المدنية، وضع "**جون ماينو**" ثلاثة أنماط لهذه العلاقة، وهي:

1-يكون فيه الجيش، تحت تصرف السلطة الشرعية، ويعمل على حماية الوطن، والنظام.

2-يكون فيه الجيش، متغيرا هاما في صناعة القرار، حيث يفرض وجهة نظره، وتقزيم دور السلطة المدنية، في صناعة القرار.

3-ويكون فيه، الجيش المتحكم الوحيد في العملية السياسية.[2]

وقد وضع المفكر "**أموس برلموتر**" تفسيرا لسيطرة الجيش على السياسة، ويسمي هذه الظاهرة، "**دولة البيروتورية**"، أي الدولة التي يكون فيها الجيش مصدر السلطة الشرعية، ويعطي ثلاثة أنماط، لحكم الصفوة العسكرية:

1-الأقلية العسكرية الأوتوقراطية:

التي تتركز فيها السلطة السياسية في يد الحاكم العسكري، وتعتمد المؤسسة العسكرية على الولاء الشخصي للقائد، ويسمى هذا النوع من الحكم بالحكم الشمولي، أو أحد أشكاله.[3]

ومن أهم مميزات هذا النوع من الحكم هو العنف الممارس من قبل السلطة تجاه المواطنين، وكذا تحول الدولة إلى دولة بوليسية قمعية لا تقبل أي نوع من المعارضة، وعادة ما تتجسد السلطة في مثل هذا النوع من الحكم في شكل حزب وحيد يقوده شخص القائد.[4]

2-الأقلية العسكرية الأوليغارشية:

وتتكون السلطة التنفيذية في هذا النمط من رجال عسكريين، ويظهر بسبب تصاعد الصراعات، داخل الأحزاب، والجماعات، في المجتمع.

3-النمط العسكري السلطوي:

ويتميز بتحالف بين الجيش والمدنيين، من البيروقراطيين خاصة، وهذا بسبب سعيه إلى اكتساب التأييد، خارج المؤسسة العسكرية.[5]

وتختلف النخبة المدنية عن النخبة العسكرية في الحكم، باختلاف الصفات والخصائص بين النموذجين، التي تتلخص أهمها في:

1-يتميز سلوك الرجل العسكري بالتشدد والعنف، والانضباط أكثر من سلوك السياسي المدني.

2-في حالة الأزمة والحرب، يكون سلوك العسكري أكثر خشونة، نتيجة لطبيعة المهنة التي يمارسها، ولضرورة الدور الذي يقوم به، خلال هذه الظروف، لحماية الوطن.

3-العسكري أكثر استهلاكا واستغلالا للموارد، بسبب عامل الحرب والخطر، عكس المدني، الذي يميل إلى إنتاج وتوفير هذه الموارد.

4-ينظر العسكري إلى نفسه على أنه أكثر هبة، واحتراما، وأعلى مكانة اجتماعية من المدني، بسبب المهنة التي يقوم بها، في حماية الوطن.[6]

لقد حددت تصنيفات حديثة أنماط سيطرة النخبة العسكرية على الحكم، وصناعة القرارات، خاصة في الدول النامية إلى أربعة أنماط، وهي كالآتي:

1-الجيش كحكم بين المؤسسات:

---

1. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، المرجع نفسه، ص ص,92-93.

[2] نور الدين زمام، المرجع نفسه، ص،277.

[3] فليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص,195.

سويم العزي، الديكتاتورية الأستبد ادية والديمقراطية، والعالم الثالث،

[4] مرجع سابق، ص,13-16.

[5] نور الدين زمام المرجع نفسه ص,277-278.

6. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، المرجع نفسه، ص92-93.

وتنحصر وظيفته، في الحفاظ على النظام، واحترام النظام الاجتماعي القائم، وعملهم كجماعة ضغط، وتسليمهم الحكم لمن يفضلونه، مع إمكانية التدخل إن اقتضت الضرورة، مرة أخرى.

2-الجيش الحارس لا الممارس:

ويتدخل الجيش هنا في حالة الأزمات الحادة، أو بصفته حارس النظام، أو صاحب المهام السامية، في الحفاظ على النظام السياسي القائم، وهذا النوع من المهام ينتج بسبب تعقد المجتمع، مثلما هي الحال في الولايات المتحدة.[1]

3-الجيش الرقيب صاحب قوة الاعتراض:

وينتشر هذا النمط من سيطرة النخبة العسكرية في النظم ذات الانقلابات العسكرية الكثيرة، التي يتميز فيها النظام بعدم الاستقرار، حيث يصبح دور الجيش هو حفظ النظام، ويظهر هذا النموذج في المجتمعات التي تتسع فيها المشاركة السياسية، مع افتقارها إلى النظام المؤسساتي، الذي ينظم هذه المشاركة، مما يجعل الجيش رقيبا على هذه المشاركة، حيث يفتحها للطبقة الوسطى، ويغلقها أمام الطبقة الدنيا.[2]

وينطبق هذا النوع من الحكم على نظم العلم الثالث التي تميزها أحزاب ضعيفة وهشة تكون عرضة للانقلابات العسكرية بصفة مستمرة.[3]

وتلجأ الصفوة العسكرية إلى هذا النمط في حالتين:

أ-إذا انتصر حزب، أو حركة، في الانتخابات، لا ترضى بها المؤسسة العسكرية، مثل الجزائر سنة 1992.

ب-إذا اتبعت السلطة سياسات راديكالية، أو إذا قامت السلطة باستقطاب جماعات راديكالية، لا يرغب فيها الجيش، مثلما حصل في تركيا، في1996 و1997.

ويمثل هذا النمط، من حكم النخبة العسكرية، مرحلة انتقالية، قد يعود بعدها العسكريون إلى الثكنات، أو ينتقل الحكم، إلى نمط آخر من حكم النخبة العسكرية، هو نمط الجيش الحاكم.[4]

[1] نور الدين زمام، المرجع نفسه، ص,278-279.

[2] المرجع نفسه، ص,279.

[3] أحمد سليمان أبو زيد، مرجع سابق ص,204-205.

[4] نور الدين زمام، المرجع نفسه ص,279-280.

4-الجيش الحاكم:

وفي هذا النمط، لا يكون الجيش محايدا، حيث يأخذ دورا هاما، في السياسة والحكم، ويكون المقرر الأول، وصانع القرار الأساسي، ومن بين أهم دعاة هذا النوع من الحكم، "**لينين**" الذي يرى ضرورة أن يأخذ الجيش زمام المبادرة السياسية، قطعا للطريق ضد البرجوازية، التي تريد تحييده.[5]

إلا أن تطور الحياة وفي مختلف الميادين، أدى إلى تغير سيكولوجي ووظيفي بالنسبة للعسكريين والسياسيين على حد سواء، حيث أصبحت الظروف السياسية والعلمية والدولية، تحتم تلاحم العسكريين والسياسيين، وتغير في تفكير العسكري، ونبذه للعنف كوسيلة للتعامل مع المجتمع، وميله إلى الحوار والتشاور والمشاركة، كما أن التطور التكنولوجي للأسلحة النووية غير من تعامل العسكريين مع الأزمات الدولية، وأصبحوا يفضلون السلم والحوار، وتجنب الحروب بسبب نتائجها المدمرة.[6]

قائمة المراجع:

1-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1-إسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ط.1 (بيروت : دار النهضة العربية،1989)340 صفحة.

2-سماعيل علي سعد، نظرية القوة (القامرة : دار المعرفة الجامعية، 1998) 340 صفحة.

3-أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2003)472 صفحة.

4-إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري،ط.1، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر،1990)210 صفحة.

5-بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (القامرة : مكتبة مدبولي،2004)512 صفحة.

6-بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجومري، عليا شكري، ط.1 (الإسكندرية : دار الكتب الجامعية، 1972) 185 صفحة.

[5] المرجع نفسه، ص ,280.

[6] . إحسان محمد الحسن، المرجع نفسه، ص ,94.

7-جمال أبو شنب، الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث، (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية،1998)417 صفحة.

8-جابريال ألموند، بنهام بويل الأبن، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة أحمد علي أحمد عناني، (القامرة : مكتبة الوعي العربي،1970)316 صفحة.

9-حسن سعودي، "الديمقراطية أسئلة وأجوبة"، **مجلة معالم**، دار النشر مارينو، ع.09،ربيع1997،ص ص،23-25.

10-صاموئيل هنتكتون، الموجة الثالثة، ترجمة، عبد الوهاب علوب،ط.1، (الكويت : دار سعاد الصباح للطباعة والنشر،1993)409 صفحة.

11-عبد الحليم عباس قشطة، الجماعات والقيادة (بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر، 1981)188 صفحة.

12-روبرت أ.دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علا أبو زيد،ط.5 (القامرة : مركز الأمرام للترجمة والنشر، 1993)204 صفحة.

13-ناصيف نصار، منطق السلطة،ط.1 (بيروت : دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)435 صفحة.

14-فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة، د.محمد عرب صاصيلا، ط.1، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998)592 صفحة

15-سويم العزي، الديكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية، والعالم الثالث،ط.1 (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر،1987)174 صفحة.

16-محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج.1، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية،1995)484 صفحة.

17-نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، (الجزائر : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،2003)292 صفحة.

ب-الدوريات:

-18عمار جفال، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، جامعة القامرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سبتمبر2005.

http://libyaforum.org/index.php?option=com_content&task=view&id=2641&Itemid=87

2-باللغات الأجنبية:

1-Joseph Schumpeter، capitalisme، socialisme et démocratie، traduit par Gael Fain,2e éditions، (Paris: petite bibliothèque Payot, 1965)433pages.

2-Charles maccio ،autorité ،pouvoir ،responsabilité,3em édition (France: édition chronique sociale,1991)200 pages.

3- Montesquieu (1748)، DE L'ESPRITDES LOIS، **deuxième** PARTIE، (QUEBEC: éditions électronique، macintosh: 2002) pp, 68-69.dans le site web، http://www.uqac.uquebec.ca /zone30/ classiques des sciences sociales/index.html.

4-Montesquieu (1748)، DE L'ESPRIT DES LOIS **،troisième** PARTIE، (QUEBEC: éditions électronique، macintosh: 2002) p50.dans le site web ,http:// www.uqac.uquebec.ca /zone30/ classiques des sciences sociales/index.html.

5-Claude، Levy-le boger، psychologie des organisations (Paris: presses universitaires de France,1974) 242 pages.

6-Giovani Busino، élites et elitismes (Alger: Editions Casbah , 1998)127 pages.

Rene de Lacharriere, etudes sur la théorie démocratique, (Paris: Edition payot, 1963)218 pages

7-Wright Mills، l'élite du pouvoir، traduit par André Chassiqneux (Paris: librairie François Maspero ,1969)380 pages.